الاستعدادت العسكرية العثمانية في العراق أبان قيام الحرب العالمية الأولى

الأستاذ المساعد الدكتور

ياسين شهاب شكري

جامعة الكوفة - كلية الآداب

Email: Yaseen23867@gmail.com

رقم الموبايل : ٠٧٧٠٢٠٠٢٧٩٥

The Ottoman military preparations in Iraq during the First World War

Prof.Asst.Dr.

Yasen S. Shkri

Kufa Univirctiy -college of arts

Email: Yaseen23867@gmail.com

رقم الموبايل : ٠٧٧٠٢٠٠٢٧٩٥

ملخص

تتناول الدراسة الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية عند قيام الحرب العالمية الأولى بخصوص الاستعداد العسكري في العراق. إذ أن العثمانيون لم يتوقعوا حدوث مواجهة عسكرية في العراق ، لذا كانت استعداداتهم غير مناسبة ومتأخرة في الأشهر الاخيرة قبل قيام الحرب.

وقد شملت الإجراءات تطبيق إعلان التعبئة العامة (النفير العام) ، والذي نص على وضع السكان من الذكور تحت السلاح وأداء الخدمة في الجيش والاستعداد للسفر. وشملت أيضا تسخير الامكانات الاقتصادية في العراق لخدمة الحرب من حيث المواد الغذائية والتموينية وفرض الضرائب الحربية ، الأمر الذي أدى إلى معاناة شديدة لدى السكان. وقد حاول السكان التهرب من أداء الخدمة العسكرية والإجراءات الحكومية بشتى الوسائل بالرغم من العقوبات القاسية.

الكلمات المفتاحية: الدلولة العثمانية، العالمية، العراق، بغداد،الحرب،الاولى.

Abstract

This study aims to explain the military preparation preparations which Ottoman authorities took when the first word war occurred. The Ottoman didn't expect any military confrontation in Iraq , for their preparations didn't suitable and it came late at the last months before the war.

The preparations included declaration of general mobilization which stipulated to put men under weapons , preparing to travel , and to make use of the economical abilities in Iraq to serve the war and it imposed war taxes on citizens . All these steps caused a great suffer from the citizens of Iraqi people whom tried to escape from taxes and military serves.

Keywords: Ottoman Empire, Iraq, Baghdad, War, First

تقديم:

تعد الحرب العالمية الأولى من أهم الأحدث التاريخية التي مرت بها الدول خلال العقد الثاني من القرن العشرين. ووقفت الدولة العثمانية التي كانت تسيطر على مناطق واسعة ومنها العراق موقف الحياد مع قيام الحرب في ٢٨ تموز ١٩١٤ بين دول الوسط (المانيا وامبراطورية النمسا – المجر وبلغاريا) من جهة ، وكتلة الحلفاء (روسيا وبريطانيا وفرنسا ودول أخرى) من جهة أخرى. غير أن هذا الحياد الذي دام لثلاثة أشهر لم يكن ليستمر مع رغبة الساسة المسيطرين على الحكم من جماعة الاتحاد والترقي الانضمام إلى جانب المانيا ، فجاءت الأحداث المتسارعة لتؤدي إلى دخول الدولة العثمانية الحرب. وقد عملت الدولة العثمانية قبل دخول الحرب إلى إعلان التعبئة العامة في أراضيها من خلال وضع رعاياها من الذكور تحت السلاح والتهيؤ للقتال ، وتسخير كافة الامكانات الاقتصادية لصالح الحرب في حالة حدوث اعتداء على أراضيها.

تميز العراق بموقعه الستراتيجي والاقتصادي ، والذي أصبح فيما بعد جبهة من جبهات الحرب بين العثمانيين والبريطانيين بعد قيام الأخير بتوجيه حملة عسكرية من الهند الى الخليج ومن ثم نحو البصرة. فهل كان العثمانيون قد استعدوا بشكل مناسب في العراق لهذه التطورات؟. وما هي الإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية في العراق عند قيام الحرب؟. وما هي آثار تلك الإجراءات على العراقيين وما هو موقفهم منها؟. هذا البحث سيحاول الإجابة عن ذلك من خلال دراسة مرحلة تاريخية هامة من تاريخ العراق الحديث عند قيام الحرب العالمية الأولى.

أولا: المؤسسة العسكرية العثمانية في العراق وتشكيلاتها:

اهتمت الدولة العثمانية منذ نشأتها بتكوين جيش قوي اعتمدت عليه في توسعها وبقائها لقرون عديدة. وحتى مع ضعف العثمانيين وتراجع قوتهم خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر الميلاديين ، فإن محاولات الإصلاح تركزت

بشكل كبير على إعادة بناء الجيش وتطويره من خلال الأخذ بالأساليب الأوربية الحديثة. وعلى هذا الأساس تم التأكيد في مرسوم خط شريف كولخانه الإصلاحي عام ١٨٣٩م على إيجاد نظام ثابت للخدمة العسكرية ، فتم إصدار أول قانون خاص بذلك عام ١٨٤٣م(١). كما تم تنظيم الجيش العثماني وفق فيالق عسكرية موزعة على مناطق الدولة العثمانية ، ومنها الفيلق العثماني السادس الذي أنشأ عام ١٨٤٨م ومقره في بغداد ونطاق عمله جميع المناطق العراقية(٢). وقد تألفت تشكيلات الفيلق آنذاك من فرق للمشاة (بيادة)، والخيالة(سواري)، وفرقة واحدة من المدفعية(طوبجي) ، مع عدد من كتائب الاستطلاع (٣). ونتيجة لتطبيق قانون الخدمة الإلزامية في العراق ، خاصة في عهد الوالي مدحت باشا (١٨٦٩-١٨٧٢م) ، فإن أعداد أفراد هذا الجيش قد تزايد بشكل ملحوظ خلال السنوات اللاحقة (٤)، خاصة في صنف المشاة باعتبار أن المجندين كان معظمهم تؤول خدمتهم إلى هذا الصنف(٥). كما جرى الاهتمام بالتعليم العسكري من خلال فتح المدارس العسكرية ، وإرسال بعض خريجيها إلى العاصمة استانبول لإكمال الدراسة في الكلية الحربية والعمل كضباط عسكريين، حتى أنه لم تكن من الولايات العربية من تزود الجيش بالضباط الكفوئين مثل الولايات العراق(٦).

وفي الوقت ذاته جرى تنظيم الجيش العثماني في العراق من خلال توزيع التشكيلات الأساسية للقوات العسكرية التابعة للفيلق السادس على المدن والمناطق كافة ، وفقا للتنظيمات العسكرية الجديدة في الجيش التي قامت بها البعثة الألمانية برئاسة الفريق فوند ير غولتز(von der Goltz)(٧) بعد وصولها إلى الدولة العثمانية عام ١٨٨٣م(٨). كما صدر قانون جديد للخدمة الإلزامية عام ١٨٨٦م ، والذي نص على أن فترة الخدمة للذين يبلغون سن الثامنة عشرة من العمر تتألف من ست سنوات في الخدمة النظامية والاحتياط الأولى ، وثمان سنوات في الاحتياط الثانية ، وست سنوات في المستحفظة كفترة احتياط ثالثة ، مع

وجود اعفاءات من الخدمة لبعض الفئات الاجتماعية مثل: (رجال الدين ، ومشايخ الطرق الصوفية ، وأئمة المساجد ، وأصحاب العاهات، ووحيد العائلة ، والفلاحين العاملين في أراضي السلطان المسماة بالأراضي السنية)(٩).

تألفت تشكيلات الجيش العثماني في العراق من إدارة عليا برئاسة قائد الجيش السادس وهو برتبة مشير ومقره بغداد ، وتحت إمرته العديد من الإدارات الفرعية مثل: دائرة الأركان الحربية ، وشعبة الخدمة النظامية ، وشعبة خدمة الاحتياط ، ودائرة اللوازم الخاصة باحتياجات الجيش من المرتبات والإعانات(١٠). أما الفرق العسكرية التابعة للفيلق فكانت حتى مطلع القرن العشرين تتألف من ثلاث فرق ، وكل فرقة مؤلفة من لوائين أو أكثر ، وكل لواء من كتيبتين (آلايين) ، وكل كتيبة مقسمة إلى أربعة أفواج (طوابير)، كما كانت هناك فرقة للخيالة ، وفرقة للمدفعية ، وفرقتين عسكريتين من قوات الاحتياط ، وكتائب الخيالة الخفيفة ، فضلا عن الأسطول البحري المرابط في ميناء البصرة والمؤلف من عدد من السفن ومهمتها نقل القوات العسكرية والحفاظ على الأمن في الأنهار والدفاع عن الموانئ(١١). وقدر أعداد أفراد الجيش النظامي العثماني في العراق في مطلع القرن العشرين بأكثر من عشرين الف جندي ، منهم (١٥,٥٧٨) من المشاة ، و (٢,٧٢٠) من الخيالة ، و (٢,٠٣٥) من المدفعية ، ويضاف إلى هؤلاء الاحتياط من الجنود الذين عليهم الالتحاق أثناء الحروب وهم حوالي (٢٧,٠٠٠) جندي ، أو أقل من ذلك إلى نصف هذا العدد أحيانا بحسب الاستجابة من قبل الأفراد المكلفين بأداء خدمة الاحتياط (١٢).

شهدت المؤسسة العسكرية العثمانية تغيرا ملحوظا بعد قيام انقلاب عام ١٩٠٨-١٩٠٩م ضد السلطان عبد الحميد الثاني (١٨٧٦-١٩٠٩م). إذ أصبح لها الدور الفاعل في السياسة من خلال التحكم بنظام الحكم العثماني ، فضلا عن اهتمامات القائمين على المؤسسة في إيجاد جيش قوي يسيطر على كافة مناطق الدولة العثمانية. كما صدر قانون جديد للخدمة العسكرية في عام ١٩٠٩م ،

والذي فرض التجنيد على جميع الرعايا العثمانيين من المسلمين وغير المسلمين ، وزيادة مدة الخدمة العسكرية إلى خمس وعشرين عاما ، مع بقاء الإعفاءات المذكورة سابقا في قانون عام ١٨٨٦م (١٣). وجرى إعادة تنظيم الجيش في مطلع عام ١٩١١م من خلال استحداث نظام تعدد الفيالق في التشكيلات العسكرية ، بحيث أصبح الجيش في العراق قبيل قيام الحرب العالمية الأولى مؤلفا من فيلقين عسكريين هما: الفيلق الثاني عشر ومقره الموصل وهو مؤلف من فرقتين عسكريتين الخامس والثلاثون في الموصل ، والسادس والثلاثون في كركوك. والفيلق الثالث عشر ومقره بغداد وهو مؤلف من فرقتين عسكريتين السابع والثلاثون في بغداد ، والثامن والثلاثون في البصرة(١٤).

كانت أوضاع الجيش العثماني في العراق سيئة طيلة العقود التي سبقت الحرب العالمية الأولى. إذ أن الفيلق السادس كان من أحط الفيالق العثمانية الأخرى وأقلها عددا ، ويفتقر إلى التنظيم الجيد ، فضلا عن أن الوحدات العسكرية كانت متناثرة ولا تستطيع القيام بأداء مهامها في جميع المناطق مقارنة بسعة مساحة العراق (١٥). كما أن مرتبات الضباط والجنود لم تكن تدفع بانتظام ، الأمر الذي كان مثارا للهروب من الخدمة أو ارتكاب جرائم الاختلاس والسرقة والاعتداء على الأسواق.(١٦)

ومن جهة آخر ، فإن العلاقة بين الجيش والسكان في العراق لم تكن على ما يرام . إذ أن الوظيفة الأساسية للجيش كان من المفترض الدفاع عن أراضي العراق ضد أي اعتداء خارجي ، والمحافظة على الأمن والنظام العام ، غير أنه تم زج الجيش في أمور وقضايا أخرى من قبيل استخدامه في جباية الضرائب ، وضرب العشائر الثائرة ضد تعسف السلطة وإجراءاتها في هذا المجال(١٧).

كما أن العراقيين وقفوا ضد عمليات التجنيد الإلزامية التي كانت تقوم بها السلطات العثمانية سواء من قبل العشائر أو سكان المدن ، كالذي حدث في بغداد من تمرد أبان تطبيق الوالي مدحت باشا(١٨٦٩-١٨٧٢م) لقانون التجنيد في عام

١٨٦٩م ، وتمكنه من إخمادها بالقوة (١٨) ، وكذلك ما جرى من قبل سكان النجف وكربلاء عام ١٨٧٧م عندما حاولت السلطات أخذ الأفراد للخدمة العسكرية.(١٩) ويبدو أن طول مدة الخدمة وأدائها في أماكن بعيدة كانت السبب وراء ذلك ، ففي أثناء الحرب الروسية العثمانية (١٨٧٧-١٨٧٨م) تم إرسال عشرة آلاف جندي من العراق إلى جبهة القتال ولم يعد منهم إلا القليل بسبب الموت في الحرب والبرد القارص هناك ، الأمر الذي ترك آثارا اجتماعية كبيرة على السكان.(٢٠) وكذا الحال في عام ١٩٠٤م عندما أرسلت حكومة ولاية بغداد حملتين عسكريتين إلى نجد للقتال إلى جانب أمير حائل عبد العزيز بن متعب الرشيد المتحالف مع العثمانيين ضد عبد العزيز آل سعود. وكانت النتيجة هلاك معظم أفراد الحملتين بسبب المعارك وعدم وصول الإمدادات من الأغذية والمؤن وقلة المياه.(٢١) والمرة الثالثة والأخيرة التي تم فيها إرسال الجنود إلى الخارج كانت أبان قيام الحرب العالمية الأولى عندما أرسلت القوات العسكرية من بغداد إلى الجبهة الروسية في قفقاسيا وكما سيمر بنا لاحقا.

ثانيا: الإعداد العسكري للحرب :

كانت الدولة العثمانية قبيل قيام الحرب العالمية الأولى تحت سيطر جماعة الاتحاد والترقي ، وخاصة الجناح العسكري منها وهم: (وزبر الحربية أنور باشا) ، و(وزير البحرية جمال باشا) ، و(وزير الداخلية ومن ثم رئيس الوزراء طلعت باشا). إذ كان هؤلاء ميالين للانحياز إلى جانب المانيا في حالة نشوب الحرب نظرا لتأثرهم بالمؤسسة العسكرية الألمانية ، والشعور بأن المانيا ليست لديها أطماع في مناطق الدولة العثمانية مثل بريطانيا وفرنسا وروسيا. وعند نشوب الحرب أعلن العثمانيون الحياد في بادي الأمر، إلا أنه لم يكن حيادا إيجابيا بسبب التقارب مع المانيا وعقد معاهدة سرية معها للتعاون العسكري في ٢ آب ١٩١٤م ومن ثم السماح لبعض السفن الحربية في الدخول إلى الموانئ العثمانية وقيامها بعد مدة بمهاجمة السفن والموانئ الروسية في البحر الأسود. ومن هنا دخلت الدولة العثمانية

الحرب ، حيث أعلنت كل من بريطانيا وروسيا وفرنسا الحرب عليها في ٢ تشرين الثاني من العام ذاته.(٢٢) والعراق كجزء من الدولة العثمانية أصبح جبهة من جبهات الحرب بعد قيام بريطانيا بإرسال حملة عسكرية من الهند إلى الخليج ، ثم إلى الفاو والبصرة بهدف حماية مصالحها الحيوية في المنطقة.

ويبدو أن السلطات العثمانية لم تكن تتوقع أن تكون هناك جبهة عسكرية للحرب في العراق ، وإنما جرى التركيز في خطة القيادة العسكرية العليا على الجبهة الروسية في قفقاسيا شرقا، وجبهة بلاد الشام باتجاه مصر جنوبا(٢٣). لذا تم الإيعاز إلى الفرقة السادسة والثلاثون في الموصل والفرقة السابعة والثلاثون في كركوك بالسفر نحو بلاد الشام للمشاركة في الحملة المعدة من الجيش العثماني الرابع للسيطرة على سيناء وطرد البريطانيين من مصر. كما صدرت الأوامر بتحرك الفرقة الخامسة والثلاثون المتمركزة في بغداد نحو مناطق شرق الأناضول للقتال مع الجيش العثماني الثالث ضد روسيا(٢٤). وكادت القيادة العسكرية العثمانية أن تطلب من الفرقة الثامنة والثلاثون والمتمركزة في البصرة بالتحرك نحو الجبهة الروسية أيضا لولا تحذير والي بغداد جاويد باشا(١٩١٤-١٩١٥م) من خطورة ترك العراق بدون القوات النظامية(٢٥). وقد أدركت القيادة العسكرية العثمانية بعد قيام الحرب الخطأ العسكري الذي وقعت فيه بإرسال القوات من العراق فقامت بسحب الأفواج المتبقية من الفرقة الخامسة والثلاثون من الجبهة الروسية وأعادتها إلى العراق من جديد وعبر مسير شاق وطويل(٢٦).

كانت القيادة العسكرية العثمانية ترى بأنه يمكن الاستفادة مما هو متوفر من قوات في العراق مضافا إليها المتطوعين من قوات العشائر ، والتي أرادت منها القيادة أن يكون لها دور حتى في الخارج باتجاه الخليج العربي. وقد جاء ذلك في برقية سرية أرسلتها القيادة إلى بغداد في ٨ آب ١٩١٤م للاستفسار حول امكانية تأليف قوة من العشائر وتوجيهها نحو المحميات الإنكليزية في الخليج العربي من أجل إثارة السكان ضد الوجود البريطاني هناك(٢٧). وهذا يدل على فشل

الاستخبارات العسكرية العثمانية في الوصول إلى المعلومات الدقيقة حول التحركات البريطانية لحماية المحميات العربية في الخليج العربي ، فضلا عن رغبتها في احتلال العراق. وفي المقابل كانت بريطانيا قد جمعت الكثير من التفاصيل المتعلقة بالأوضاع في العراق من خلال التغلغل السياسي والاقتصادي والجهد الاستخباري في العراق منذ أمد بعيد(٢٨).

أما بالنسبة للإعداد للحرب داخل العراق ، فإن الجيش العثماني المتواجد فيه لم يكن معدا للدخول في حروب تقليدية مع جيوش الدول الأخرى ، خاصة بالنسبة للجيش البريطاني الذي كان يعد من أقوى جيوش دول العالم آنذاك. فالجيش العثماني لم يتم تهيئته أو تدريبه للقتال والقيام بالمناورات العسكرية التي تقوم بها الجيوش لمحاكاة الحرب وظروف القتال المختلفة. والتجربة الوحيدة التي جرى فيها مثل هذا النوع من التدريب في العراق كان في أواخر عام ١٩١٠م عندما قام الوالي ناظم باشا (١٩٠٩-١٩١١م) بإجرائها في غرب بغداد وباشتراك عدد من ألوية المشاة والخيالة والمدفعية بعد تقسيم القطعات إلى فرقتين متحاربتين (٢٩) ، وجرى تكرار التدريب والمناورة في شباط عام ١٩١١م في منطقة ديالى وبإشراف من الوالي نفسه(٣٠). ولم تتم تكرار التجربة بعد هذا التاريخ حتى قيام الحرب العالمية الأولى ، بالرغم من أن أجواء التوتر وشبح الحرب الذي كان يسود العالم آنذاك من خلال التحالفات وسباق التسلح والتهديدات.

ومن جانب آخر، فإن الجيش العثماني كان يعاني النقص الشديد من حيث السلاح ونوعيته. فالبنادق الخفيفة التي كانت بحوزة الجنود كانت معظمها من النوع القديم المسماة (القباقلي) ، مع وجود بنادق أخرى خفيفة من نوع (المارتيني أو الماطلي)(٣١). والنوع الأول لم يكن مجديا استخدامه في الجيش حتى أن الإدارة العسكرية العثمانية في العراق حاولت التخلص من كميات كبيرة منه عبر إعلان المزايدة على بيع خمسين ألف قطعة من سلاح القباقلي مع ستة آلاف من المحافظ النارية (القابسون أو المخازن) المصنوعة من النحاس واشترطت على

من ترسو عليه المزايدة كسر هذه البنادق من ثلاثة مواضع مختلفة لغرض الاستفادة منها كخردة فقط (٣٢). أما الأسلحة الثقيلة وهي المدفعية فكانت معظمها من النوع القديم مع وجود بعض المدافع الحديثة من نوع (كروب).(٣٣) وللإشارة ، فإن مجموع ما لدى القوات العثمانية من أسلحة في العراق عشية قيام الحرب كانت (١٧,٠٠٠) بندقية ، (٤٤) مدفع ، (٢٨٠) سيف ، (٣) رشاشات متوسطة(٣٤) .

أما التجهيز والتموين الضروري في استكمال استعدادات الجيش ، فإن تسارع الأحداث واتخاذ قرار الحرب من قبل العثمانيين كان ذا أثر سلبي على فقدان الإعداد الكافي لمستلزمات الجيش الضرورية المتمثلة في الدعم اللوجستي من الأغذية والمؤن والألبسة ، فضلا عن الاحتياجات الضرورية الأخرى المتعلقة بالوقود والحيوانات المستخدمة في النقل. فالمستودعات الخاصة بالجيش كانت شبه خاوية ، خاصة وأن أجواء الحرب ونقص المستوردات من الخارج وقلة الانتاج المحلي أدى إلى حدوث أزمة اقتصادية خانقة في البلاد(٣٥). وهو أمر يمكن تفسيره بأن قرار السلطة العثمانية بدخول الحرب تم اتخاذه دون الالتفات إلى هذه الجوانب ، والتي تحتاج إلى الوقت الكافي لتوفيرها. ونتيجة لذلك اضطرت الإدارة العسكرية العليا في العراق إلى الإعلان عن المناقصات الخاصة بتزويد التجار للجيش بالأغذية والمؤن مثل: (القمح- السمن – السكر- الملح -اللحوم- الصابون- الرز-) ، وكذلك المواد الأخرى التي بحاجة إليها الجيش مثل: (الحطب- الغاز- الأواني النحاسية - أعلاف الحيوانات من الشعير والتبن - العفص- الجلود المدبوغة- الغزل الهندي – الصوف- البز الخاص بالأثواب- الخيول)(٣٦). ويبدو أن تلك المناقصات قد أثرت على الأسواق بشكل كبير من حيث حدوث نقص شديد فيها وبالتالي ارتفاع أسعارها وتأثر الفئات الاجتماعية المتوسطة والفقيرة بسبب ذلك.

ولم تكتفي السلطات بشراء الأغذية والمؤن ، وإنما عملت على مصادرتها بشكل قسري من التجار وأصحاب المحلات ، حيث أنها قامت بتشكيل لجنة (قومسيون) خاصة مؤلفة من موظف مدني كبير وآخر عسكري منتدب من الإدارة العسكرية العليا مع عضوين من مجلس الإدارة والمجلس البلدي من أجل إجراء التفتيش ومصادرة الأغذية والمؤن بعد ترك كميات معينة منها بمقدار ما تحتاجه المحلات ،(٣٧) وأما الأهالي فكان عليهم إخبار السلطات بما لديهم من أرزاق وأمتعة خلال أسبوع واحد(٣٨). وقد تعرض السكان إلى التعسف في هذ الجانب إلى حد تفتيش دورهم ومصادرة ما فيها من مؤن وغلال وأموال(٣٩). كما منعت السلطات إخراج المواد الغذائية إلى خارج العراق مثل:(الحنطة ، والشعير، والتمور، والبقوليات الجافة). وبالنسبة للفلاحين تم حجز الحاصلات الزراعية الخاصة بهم وإجراء المزايدة عليها ، خاصة من الذين كانت بذمتهم ديون حكومية أو ضرائب متراكمة(٤٠). وتم إدخال التكاليف الحربية المتعلقة بتجهيزات الجيش ضمن النفقات الواردة في ميزانيات الولايات العراقية بعد صدور القانون المؤقت الصادرفي٢١ صفر١٣٣٠هجرية/ ١٠ شباط١٩١٢م (المادة الرابعة) ، وجرى التأكيد عليه في مرحلة التعبئة العامة للحرب (٤١) ، الأمر الذي أدى إلى إضافة عبئ جديد على الميزانيات العامة من حيث النفقات.

ومن جانب آخر فرضت السلطات العثمانية في العراق على الوجهاء والأعيان وكبار الموظفين وشيوخ العشائر والتجار الميسورين دفع الأموال كتبرعات بعنوان (الإعانة الحربية) لغرض دعم الجيش وشراء السفن لتقوية الأسطول العثماني، وتم نشر قوائم بأسماء هؤلاء المتبرعين(٤٢). غير أنه لا يعرف أين ذهبت تلك الأموال وكيف تم إنفاقها ، خاصة بالنسبة لشراء السفن. وقد تحولت الإعانة الحربية من تبرعات مفروضة على الفئات الاجتماعية العليا إلى ضريبة مفروضة على جميع السكان عند قيام الحرب وتجبى بشكل نقدي أو عيني على جميع

السكان ، والتي بلغت نسبتها (٥٠٪) على الاملاك العقارية و(٢٥٪) على الاراضي والعشور ، وقيام كل فرد بدفع ربع ما لديه من الحبوب والمواشي (٤٣).

ثالثا: التعبئة العامة للحرب:

أعلنت الدولة العثمانية التعبئة العامة للحرب من خلال النفير العام ، أو ما أطلق عليه آنذاك بـ(سفر برلك) أي (التهيؤ للسفر) . واستمر ذلك طيلة ثلاثة أشهر (٢ آب ١٩١٤م- ٢ تشرين الثاني ١٩١٤م) ، وهي المدة الممتدة بين إعلان الدولة للحياد وبين دخولها الحرب بشكل فعلي. والهدف المعلن من التعبئة هو وضع الدولة والجيش والشعب تحت السلاح لمواجهة احتمالات الاعتداء على أراضي الدولة العثمانية ، حيث صدرت الإرادة السنية من السلطان محمد رشاد الخامس(١٩٠٩-١٩١٨م) عبر إعلان تهيئة جميع الفيالق العسكرية للتسلح والسفر ، والتبليغ لجميع المناطق والمدن والقرى عن طريق رؤساء الدوائر الحكومية والبلديات ونداء المآذن وضرب الطبول والهيئات المختلفة بوجوب حضور المكلفين من الذكور لأداء الخدمة ، وتعقب الأفراد الذين لا يستجيبون للدعوة من أجل تسويقهم إلى المراكز العسكرية وبوسائل النقل المختلفة(٤٤). وقد نصت التعليمات اللاحقة حول التعبئة بما يلي:-

١- كل فرد من رعايا الدولة العثمانية التهيؤ للسفر خلال عشرة أيام عن طريق مراجعة أقرب مركز تابع للجيش في منطقته لإثبات موقفه ، ومن يتخلف عن الحضور خلال المدة المحددة تضاف لخدمته شهر كامل من الخدمات الشاقة عن كل يوم تأخير.

٢- الأفراد الهاربين من أداء الخدمة ولم يلتحقوا نهائيا يتم إعدامهم. والمقبوض عليهم خلال مدة أسبوع تضاف لخدمتهم عن كل يوم شهرين من الخدمات الشاقة ، والعائدون النادمون من التخلف أو الهروب تضاف خدمة شهر كامل.

٣- الذين يقومون بمساعدة الأفراد على التهرب من أداء الخدمة تتم معاقبتهم بالسجن الذي قد يصل إلى خمس سنوات.
٤- الهاربون السابقون من الخدمة العسكرية قبل صدور هذه التعليمات وقاموا بتسليم أنفسهم يتم العفو عنهم.
٥- يتم تنظيم ورقة ضبط واحضار بحق المكلفين وتوزع من قبل المأمور الأكبر في الإدارة لغرض تنظيم جداول خاصة بهم كل حسب القضاء الموجود فيه.
٦- المتهاونين من المأمورين بالتبليغ يتم سجنهم من سنة إلى ثلاث سنوات ، وحرمانهم من الوظيفة والمرتبات بشكل نهائي.
٧- تنفيذ العقوبات الواردة في هذه التعليمات مناط بقائد الفيلق ، أو الحائزين على تلك الصلاحية مثل قائد الأسطول.
٨- إلغاء جميع القوانين الخاصة بالجزاءات والعقوبات العسكرية المخالفة لهذه التعليمات.
٩- المأمورون بإجراء هذه الأحكام ناظروا (وزراء) الحربية والداخلية والبحرية.
١٠- تنفذ التعليمات من تاريخ نشرها(٤٥).

نصت الأوامر العسكرية على أخذ جميع الأفراد من الذكور القادرين على حمل السلاح من سن السادسة عشرة حتى الخامسة والثمانين ، مع وجود البدل النقدي لمن يقدر على ذلك ومقدارها أبان قيام الحرب ثلاثون ليرة عثمانية(٤٦). كما نصت التعليمات على إعفاء الموظفين المأمورين من التهيؤ للسفر وأداء الخدمة عن طريق إثبات ذلك من دوائرهم ، مع بيان التفاصيل المتعلقة بمناطق سكناهم وتواريخ تولدهم وصفة المأمورية التي يحملونها ، وإرسال المعلومات إلى دوائر أخذ العسكر لتقييدها لمحنهم الاستثناء(٤٧).

ولم تكتفي السلطات بأخذ القادرين على حمل السلاح فحسب ، وإنما تعدى إلى من هم دون ذلك لاحقا. ففي الموصل ومع قيام الحرب تشكل طابور من المجندين اليافعين الذين لم تتجاوز أعمارهم سن الثانية عشرة ، وتم تجميعهم ليلا

خارج المدينة لإرسالهم إلى الجبهة فأخذ البعض منهم يبكي خوفا من الظلام الدامس فما كان من الضباط القائمين عليهم إلا أن قاموا بتوزيع علب الكبريت على الجنود لاستخدامها في الإضاءة ، فسمي هؤلاء تهكما من قبل السكان بـ (طابور أبو شخاطه)(٤٨).

ولضمان بقاء الأفراد في الخدمة وعدم التهرب من المراكز والثكنات العسكرية ، أصدرت السلطات العسكرية توجيهات خاصة بأداء القسم من قبل الجنود تحت عنوان(تحليف أفراد العسكرية وملحقاتها) ، والذي أوجب عل كل فرد داخل الخدمة بأداء القسم بالقرآن الكريم على أن تكون حياته كلها قد نذرها في سبيل إطاعة القيادة العليا في الدولة والأوامر العسكرية الصادرة ، وعدم مغادرة الثكنات لأي سبب كان . وجاء في نص القسم ما يلي:

(إني في الصلح والحرب وفي البر والبحر والهواء أخدم في كل وقت وفي أي مكان دائما بالاستقامة والصداقة لحضرة مولانا سلطاننا ذي الشوكة ورئيس القائدين في فيلقنا ولا أنحرف عن الطاعة لقوانين سلطاني ونظاماته ولا عن الطاعة لأوامر الاكبر مني على العمياء . وأعرف يقينا أن اسم السلطان شأن عالي مقدس . القائد العسكري وشرفه أعز من روحي ولا أتأخر عن فداء روحي في زمن من الأزمان في هذه الخطة فرحا مسرورا بذلك ... وها إني واضع يدي على كلام الله القرآن العظيم الشأن أحلف والله والله)(٤٩).

كانت العقوبات شديدة بحق من يتخلف عن أداء الخدمة أو يتهرب منها ، والتي تصل إلى الإعدام. كما كانت هناك عقوبات ضد من يقوم بالتحريض ضد الجيش ، أو من يقوم بنشر المقالات المضادة في الصحف ، أو إلقاء الخطب في الاجتماعات العامة ضد التجنيد وأداء الخدمة ، والعقوبة السجن من شهرين إلى سنتين مع فرض غرامة مالية تتراوح ما بين (٥-٥٠) ليرة عثمانية كجزاء نقدي(٥٠).

قامت السطات العسكرية العثمانية في العراق بتشكيل (ديوان الحرب العرفي) في ٢١ آب ١٩١٤م ، ومهمته إصدار الأحكام بحق المتخلفين والهاربين ، والذين يقومون بالأعمال المناوئة لأخذ العسكر ، والاتصال والتجسس لصالح الدول المعادية(٥١). كما كانت من مهام الديوان مراقبة أداء قناصل الدول الأجنبية في العراق ، حيث أشارت التقارير الواردة إلى الدولة العثمانية بأن القنصليات البريطانية والفرنسية والروسية كانت تحرض السكان على العصيان وعدم إطاعة الأوامر الحكومية المتعلقة بأداء الخدمة العسكرية ، ورفع السلاح ضد الجيش العثماني في العراق(٥٢). وقد بدأ الديوان بإصدار أحكامه الفعلية بعد دخول العثمانيين الحرب ضد المتخلفين أو الهاربين من الخدمة، أو المتعاونين مع بريطانيا سرا. فكان أول حكم بالإعدام بحق أحد أفراد الاحتياط الهاربين ويدعى (يامين بن يعقوب) في٣ شباط ١٩١٥م من سكنة مدينة بغداد منطقة (قنبر علي) ، وتم تنفيذ الحكم رميا بالرصاص في منطقة القشلة بعد يومين من القرار(٥٣). وتلا ذلك صدور العديد من الأحكام بالإعدام بحق الهاربين الآخرين ، وكذلك صدور التبليغات بحق الهاربين والوحدات العسكرية التي هربوا منها ومناطق سكناهم مع إعطائهم مهلة عشرة أيام لتسليم أنفسهم وإلا ستتم محاكمتهم غيابيا ومصادرة أموالهم(٥٤). وأما الأفراد المتهمين بالتخابر مع الدول المعادية ، فإن الديوان أصدر العديد من القرارات بإعدام البعض من الأفراد ، والإعلان إلى المتهمين الهاربين بالمثول أمام المحكمة خلال عشرة أيام وإلا ستتم محاكمتهم غيابيا ومصادرة أموالهم(٥٥). وتم إعدام أول مجموعة من هؤلاء المتهمين بالتجسس لصالح بريطانيا في مدينة الموصل وهم: ((التاجر شكوري ، عزيز الشماس وأخوه سليم ، كامل عبد المسيح (من أهالي ماردين ومقيم في الموصل)).(٥٦) ومن بين المتهمين الذين وجه لهم ديوان الأحكام العرفي تهمة التخابر والتجسس لصالح بريطانيا (توفيق أسعد بن الأب أنستاس ماري الكرملي ، ووكيل القنصل

الانكليزي في كرمنشاه يوسف خان (٥٧) ، ونقيب الأشراف في البصرة السيد طالب النقيب)(٥٨).

رابعا: أثر الاستعدادات العسكرية العثمانية على العراقيين:

تفاجأ العراقيون بإعلان التعبئة العامة وبالإجراءات التي اتخذتها السلطات العثمانية في العراق ، وشاهدوا الإعلان عن التعبئة على الجدران وفيها رسم لصورة مدفع وبندقية وقد كتب تحتهما العبارة التركية (سفر برلك وار – عسكر أولانلر – سلاح باشنه) ، أي أن النفير العام قد حدث وعلى الجنود أن يكونوا على أهبة الاستعداد بأسلحتهم. وفهم الناس أنه إعلان للحرب وليس التعبئة العامة لاحتمال الدخول في الحرب ، وفسروا العبارة الأولى (سفر برلك وار) بأنها تعني (السفر إلى بلدة وان) في شمال شرق الأناضول ، خاصة بعد وصول أخبار التحشد للجيش العثماني ضد روسيا في تلك المنطقة(٥٩). ومن هنا حدث الهلع بين السكان وهم لا يزالون يتذكرون ما جرى من نكبة للحملة السابقة التي ذهبت عام ١٨٧٧م للحرب ضد روسيا. ويبدو أن حدس العراقيين كان صحيحا ، حيث سيق المجندون من بغداد ضمن الفرقة الخامسة والثلاثون من أبناء مناطق بغداد والكاظمية وسامراء وديالى إلى منطقة قفقاسيا (٦٠) ، وخاضوا معارك ضارية هناك إلى جانب الجيش العثماني الثالث ضد الفيلق الروسي المتحشد في منطقة (حسن قلعة) ، حيث حققت القوات في بادي الأمر بعض الانتصارات من خلال إيقاف زحف الروس(٦١) ، وأصدرت الإدارة الحكومية في ولاية بغداد بيانا أعلنت فيها تثمينها لبطولات الجنود وشكرها لأسرهم (٦٢). غير أنه بعد ذلك قضى معظم أفراد الفرقة نحبهم وفقد من فقد هناك جراء المعارك الضارية والبرد الشديد ونقص المؤن(٦٣). وحتى بعد إدراك القيادة العسكرية خطأ إرسال الفرقة وترك العراق بدون قوات كافية وصدور الأوامر بعودة من تبقى من الجنود ، فإنه مات منهم آخرون بسبب الرحلة الشاقة والطويلة ، بحيث أنه لم ينجوا في النهاية من تلك الحملة التي كان عدد أفرادها عشرين ألف جندي عراقي سوى مئتي

فرد فقط(٦٤). وقد تركت الحملة أثرا كبيرا في نفوس العراقيين من خلال إقامة المناحات والعزاء في البيوت ونشر السواد والحزن على أهالي الجنود ، وتأمل آخرون عودة أبنائهم من تلك الجبهة بعد انتشار الشائعات بأن بعض المفقودين قد وقعوا أسرى لدى الجيش الروسي (٦٥).

كانت عمليات التجنيد الإجباري هي الأشد وطأة على العراقيين. فهم بالأساس كانوا رافضين لفكرة التجنيد قبل قيام الحرب ، وبعد قيامها باتت لهم مواقف أكثر رفضا حتى أنهم وصفوا بأنهم أشد الشعوب بغضا للتجنيد.(٦٦) ومن هنا بدأت عمليات الهروب من أداء الخدمة وعدم الالتحاق بالمراكز العسكرية حتى مع صدور العقوبات القاسية كالإعدام ومصادرة الممتلكات. وتحولت كلمة (سفر برلك) إلى كلمة مناقضة لها في اللهجة العراقية (سفر علك) أي الهروب. فما إن كان الناس يسمعون صوت طبول النفير في الشوارع حتى كانوا يقومون بترك أعمالهم واللجوء إلى بيوتهم للتخفي فيها، أو الانزواء في أماكن بعيدة عن الأنظار مثل: مناطق العشائر، والمناطق الوعرة ، وأحيانا التنكر بزي النساء(٦٧). والأكثر من ذلك انتشار الرشا والهدايا بين الموظفين العسكريين والمدنيين من أجل تأجيل سوق بعض الأفراد لأداء الخدمة عن طريق تزوير الكشف الطبي لحالتهم الصحية. كما قام البعض منهم باستبدال بعض الأفراد بأفراد آخرين لسوقهم إلى الخدمة ، وأحيانا استبدال أشخاص هاربين من الخدمة بأشخاص أبرياء وإصدار الأحكام عليم بالإعدام رميا بالرصاص(٦٨).

وحاولت الدعاية العثمانية إظهار قضية النفير العام والتجنيد بأنه واجب ديني ووطني يقع على جميع الرعايا العثمانيين الاستجابة له. وصدرت الفتاوى الدينية من المرجعيات العليا في الدولة (مشيخة الإسلام) ، والتي جاء في بعض منها (**تحتم على كافة أهل التوحيد أن يتأهبوا بأسلحتهم ويحصروا انشغالهم ويصرفوا أوقاتهم في إحضار ما يمنع العدو ... ولا يجوز التكاسل والتهاون عما يدفع تلك الشدائد بصورة من الصور)(٦٩).** ونشرت بعض الصحف آنذاك أخبار ومقالات

غير دقيقة أشارت فيها بأن العراقيين استقبلوا النفير العام الذي دعت إليه الدولة بمليء السرور والبشاشة ، وأنهم قيدوا أسماءهم لدى الدوائر العسكرية بحماسة شديدة من أجل الدفاع عن دينهم ووطنهم ، ولم يظهر أحد منهم العصيان أو التخلف عن ذلك.(٧٠) غير أن الحقيقة لم تكن كذلك في ضوء ازدياد حالات التخلف والهروب ، وصدور الأحكام القاسية من قبل ديوان الحكم العرفي كما مر بنا سابقا.

بعد اعلان الحرب صدرت فتوى الجهاد من قبل مشيخة الإسلام في الدولة العثمانية في١٨ ذي الحجة ١٣٣٢ه/ ٧ تشرين الثاني ١٩١٤م ، والتي نصت على أن الجهاد أصبح فرض عين على كل فرد من أفراد المسلمين داخل الدولة وخارجها من أجل مقاومة الدول العدوة للإسلام (بريطانيا وفرنسا وروسيا)(٧١). وفي الوقت ذاته أرسلت السلطات العثمانية في بغداد وفدا رفيع المستوى إلى مدينة النجف برئاسة أحد كبار الضباط وهو محمد فاضل الداغستاني ، بهدف إقناع المرجعية الدينية هناك من أجل حث الناس على الجهاد(٧٢). وصادف وصول الوفد إلى النجف إرسال الاستغاثة من أهالي البصرة في ٩ تشرين الثاني بشأن نزول القوات البريطانية في الفاو وتقدمها نحو مدينتهم. فأصدر المراجع والعلماء في النجف فتاوى الجهاد واستجاب الناس لذلك بشكل كبير، وخرجت أولى القوافل من المجاهدين بقيادة بعض علماء الدين في ١٥ تشرين الثاني نحو مناطق القتال في جنوب العراق (٧٣).

أما بالنسبة للإجراءات الأخرى ، فإن تسخير الامكانيات الاقتصادية في العراق لصالح تجهيز القوات العسكرية قد أثر بشكل كبيرعلى أحوال العراقيين . فلقد أدى ذلك إلى حدوث نقص شديد في المواد الغذائية وارتفاع أسعارها أضعاف عما كانت عليه قبل الحرب ، حتى أن وزنة الحنطة التي كانت تساوي آنذاك (١٣,٥) كيلو غرام ، بلغت ثلاث ليرات ذهبية عثمانية وهو مبلغ كبير آنذاك(٧٤). وارتفعت أسعار السكر إلى سبع أضعاف ، والمنسوجات القطنية إلى

أربع أضعاف عما كانت عليه قبل الحرب ، وهكذا بالنسبة للسلع والبضائع الأخرى(٧٥). وقد احتكر التجار بعض المواد الغذائية واشتركوا مع الموظفين العسكريين والمدنيين وجنوا أرباحا طائلة من ذلك(٧٦).

شهد العراق آنذاك مجاعة كبيرة ، واضطر السكان إلى أكل أوراق الأشجار وجذوعها(٧٧) ، وبلغ الحال بالبعض الآخر إلى أكل لحوم القطط والكلاب ، ولحوم الحيوانات الميتة(٧٨). والأكثر من ذلك انتشار جرائم شنيعة كقيام بعض الأفراد بسرقة الأطفال وقتلهم ومن ثم بيع لحومهم كطعام إلى الناس(٧٩). وقد ادى ذلك إلى انتشار جرائم السرقة والقتل وانعدام الأمن على الطرق وفرض الإتاوات (الخاوة) على المسافرين والتجار ، فضلا عن مظاهر السلب والنهب في المدن من خلال السطو على أموال التجار والأغنياء ، خاصة مع انتشار الشائعات بأن التجار يقومون باحتكا ر المواد الغذائية في بيوتهم(٨٠).

رافق الإجراءات العسكرية والاقتصادية التي اتخذتها السلطات العثمانية وقيام الحرب ، حدوث الفيضان الكبير الذي أتى على بغداد في غير أوانه وتحديدا خلال المدة ١٤ -١٦ تشرين الثاني عام ١٩١٤م. وكانت النتيجة غرق قسم كبير من شرق بغداد وهدم اكثر من ألفي دار ، وانتشار الطاعون وموت الكثير من سكان بغداد ، فضلا عن تدمير الأراضي الزراعية(٨١). فكانت معاناة العراقيين كبيرة عند قيام الحرب العالمية الأولى وهم حيارى بين التجنيد والسوق إلى الحرب وويلاتها ، والظروف الاقتصادية السيئة ، ومواجهة الكوارث الطبيعية.

النتائج :

١- لم تكن القوات العسكرية العثمانية الموجودة في العراق قبل قيام الحرب العالمية الأولى كافية لأداء المهام الموكلة إليها في جميع المدن والمناطق بسبب المساحة الواسعة وقلة أعداد أفراد الجيش. كما أنها كانت على علاقة سيئة بالمجتمع بسبب ممارسات السلطة واستخدامها للجيش في جباية الضرائب ، وضرب العشائر ، والاعتداء على السكان.

٢- لم تكن القوات العسكرية العثمانية المتواجدة في العراق مهيأة لخوض الحروب التقليدية مع جيوش الدول الأخرى بسبب ضعف الإعداد العسكري من حيث التدريب على القتال وإجراء المناورات، وقلة التسليح ونوعيته، فضلا عن النقص في التجهيز من حيث المواد الضرورية اللوجستية لدعم الجيش من الأغذية والمؤن والمواد الضرورية أخرى.

٣- تجاهل الخطط العسكرية العثمانية لأهمية موقع العراق واحتمالية قيام الحرب فيه ضد بريطانيا ، وهذ ما أدى إلى قيام السلطات بسحب معظم القوات العسكرية النظامية منها قبيل الدخول في الحرب باتجاه جبهة بلاد الشام ، وجبهة شرق الأناضول.

٤- كان لإعلان التعبئة العامة للحرب وتطبيقه في العراق ذا أثر كبير على العراقيين ، بحيث أنه جاء بشكل مفاجئ وغير متوقع ، وجرى تطبيقه بشكل متعسف من خلال أخذ الأفراد للتجنيد ومعاقبة المتخلفين والهاربين، والتشديد في مصادرة الأغذية والمؤن والضرائب.

٥- محاولة الكثير من العراقيين التهرب من أداء الخدمة في الجيش العثماني بسبب طبيعة المجتمع الرافض لفكرة التجنيد وطول مدة الخدمة والظروف السيئة التي كان يعاني منها المجندون ، فضلا عن أخذهم لمناطق بعيدة خارج العراق للقتال فيه.

٦- انتشار حالة الفساد الإداري والمالي بين الموظفين العسكريين والمدنيين بسبب حالة الفوضى واستغلال السكان في مجالات الإعفاء من التجنيد والضرائب ومصادرة المواد التموينية.

هوامش البحث

١ علي سلطان ، تاريخ الدولة العثمانية ، (طرابلس : مكتبة طرابلس العلمية العالمية ، د.ت) ، ص ٢٥٤-٢٥٨.

٢ فلاديمير لوتسكي ، تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، ط٨ ، (بيروت: دار الفارابي ، ١٩٥٨) ، ص١٧١.

٣ محمود شوكت ، عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكرية سي ، قسم ثاني إيكنجي جلد ، (استانبول: مكتب حربي مطبعه سنده طبع أولنمشدر ، ١٣٢٥) ص١٥-١٦.

٤ جميل موسى النجار ، الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩١) ، ص١٥٧.

٥ ياسين شهاب شكري ، ولاية بغداد : ١٨٧٢-١٩٠٩ دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية ، (رسلة ماجستير) ، (جامعة الموصل: كلية الآداب ١٩٩٤) ، ص٩-١٠.

٦ ستيفن هميسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، (بغداد : منشورات الفجر ، ١٩٨٨) ، ج١ ، ص ٧٢.

٧ **فون دير غولتز**: ويعرف أيضا كولتس باشا، وهو المارشال ألألماني الذي أرسل على رأس بعثة إلى الدولة العثمانية بناء على طلب السلطان عبدالحميد الثاني منها العون لإعادة تنظيم الجيش العثماني بعد هزيمته في الحرب مع روسيا(١٨٧٧-١٨٧٨م) ، فأمضى المارشال مع بقية أفراد البعثة اثنا عشرة سنة في تلك المهمة ثم عاد إلى بلاده. وفي أثناء الحرب العالمية الأولى أستدعي للخدمة من التقاعد وعين حاكما لبلجيكا، ثم كمساعد عسكري للسلطان العثماني محمد الخامس عام ١٩١٥م، وتم إرساله إلى بغداد لإيقاف زحف الجيش البريطاني، فعمل على وضع خطة حصار البريطانيين في الكوت وتوفي في ١٩ نيسان ١٩١٦م في بغداد بمرض التيفوئيد.

الأنترنت: موقع المعرفة ، مقال بعنوان(كولمار فرايهير فون كولتس).
www.marefa .org

٨ فوندر غولتس ، محظره (سفر بر ضابطانه مخصوص) ، مترجمي محمود شوكت ، طبع ثاني (استانبول : مكتب حربية
شاهاني ، ١٣٠٥هـ) . وللتفاصيل عن توزيع التشكيلات العسكري في مدن ومناطق العراق ينظر: ذيل الكتاب ، ص٣-١٧.

٩ شكري ، المصدر نفسه ، ص٤١-٤٢.

١٠ بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در دفعه ١٤ سنه قمرية ١٣١٦ وشمسية ١٣١٤-١٣١٥ ،٠بغداد ولايتي مطبعه سنده
طبع أولنمشدر ، ص ١٧٤-١٧٦.

١١ جاسم محمد حسن العدول ، العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩ ، (رسالة ماجستير) ،(جامعة بغداد : كلية الآداب ،
١٩٧٥) ، ص٢٢٢ ، ص٢٢٥-٢٣٠.

١٢ ج.ج لوريمر ، دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ترجمة مكتب سمو أمير دولة قطر، (الدوحة: ١٩٦٧) ، ج٣ ، ص٢٠٨٠.

١٣ جريدة صدى بابل ، العدد ٤٧ ، ١ رجب ١٣٢٨ هجرية ، ٢٥ حزيران ١٣٢٦ ميلادية.

١٤ شكري محمود نديم ، حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨ ، ط٤ ، (بغداد: شركة النبراس للنشر والتوزيع ، ١٩٦٤) ، ص١٢.

١٥ لونكريك ، المصدر نفسه ، ص٧١.

١٦ النجار ، المصدر نفسه ، ص٢٩٠.

١٧ محمد أحمد محمود ، أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٠-١٩١٨ ، (رسالة ماجستير) ، (جامعة بغداد:
كلية الآداب ، ١٩٨٠) ، ص١٣٧ وما يليها.

١٨ جريدة الزوراء ، العدد ١٢، ٢٣ جمادي الأولى ١٢٨٦هجرية ، ١٩ أغستس ١٢٨٥ شمسي .

١٩ عبد الجبار العمر ، (ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي)، مجلة آفاق عربية ، العدد السادس والسابع ، السنة السادسة ،
(بغداد: شباط آذار ١٩٨١) ، ص٧٧.

٢٠ علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، (بغداد: مطبعة الشعب ، ١٩٧٢) ، ج٣ ، ص٣٥.

٢١ عبد الكريم العلاف ، بغداد القديمة من سنة ١٨٦٩إلى سنة ١٩١٧، ط٢، (بيروت: الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩)، ص١٥٣.

٢٢ يلماز اوزتونا ، تاريخ الدولة العثمانية ، ترجمة عدنان محمود سلمان ومراجعة وتنقيح محمود الأنصاري ، (استانبول: منشورات
مؤسسة فيصل لتمويل ، ١٩٨٨) ، مج٢ ، ص٣٦.

٢٣ كانت القيادة العسكرية العثمانية بقيادة وزير الحربية أنور باشا قد وضعت خطة للسيطرة على جناحي العالم الإسلامي الشرقي
والغربي. فالحملة في شرق الأناضول إذا ما تم لها النصر على روسيا ستصل إلى الشعوب والمناطق الناطقة باللغة التركية في
وسط آسيا وستنظم إيران وأفغانستان وستصل الحملة إلى الهند. وأما حملة بلاد الشام باتجاه مصر ، فإنها ستحقق للعثمانيين من
إعادة السيطرة على مناطق شمال أفريقيا. كمال مظهر أحمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ترجمة محمد الملا
عبد الكريم ، ط٣ ، (بغداد: دار الثقافة والنشر الكردية ، ٢٠١٣) ، ص١٤٣-١٤٤.

24 Başbakanlik Ošmanli Arşivlar (B.O.A), İ. AS, 99/1330 , R-44-47. R. 1330h. (1914).

٢٥ الوردي ، المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٨٢.

٢٦ نديم ، المصدر نفسه ، ص١٤.

27 B.O.A , DH. EUM. 9. ŞB., 9/78A .

٢٨ للتفاصيل عن التغلغل البريطاني في العراق ينظر: زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ دراسة في التاريخ الدولي
والتوسع الاستعماري ، (بغداد: مطبعة العاني ، ١٩٦٨) .

٢٩ جريدة صدى بابل ، العدد ٧٣ ، ٢٢ ذي الحجة ١٣٢٨ه ، ٢٥ كانون الأول ١٩١٠م ميلادي. وقد نشرت الجريدة تفاصيل
المناورة العسكرية بعنوان : (مناورة الجيش المظفر في مدينة السلام).

٣٠ المصدر نفسه ، العدد ٧٧ ، ١٢ صفر ١٣٢٩هجري ، ١٢ شباط ١٩١١ ميلادي.
٣١ العلاف ، المصدر نفسه ، ص١٤٦.
٣٢ جريد الزوراء ، العدد ٢٤٦٧ ، ١١ رجب ١٣٢٩ ، ٢٢ مايس ١٣٣٠.
٣٣ النجار ، المصدر نفسه ، ص٢٩٢.
٣٤ نديم ، المصدر نفسه ، ص١٣-١٤.
٣٥ الوردي ، المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٨٨-٨٩.
٣٦ نشرت جريدة الزوراء العديد من إعلانات الإدارة العسكرية العليا في العراق بشأن المناقصات حول تجهيز الجيش بالمواد الغذائية
ومستلزمات الجيش . العدد ٢٤٧٠ ، ٢ شعبان المعظم ١٣٣٢ ، ١٢ حزيران ١٣٣٠. العدد ٢٤٧٣ ، ٢٣ شعبان ١٣٣٢، ٣
تموز ١٣٣٠. العدد ٢٤٧٦، ٢١ رمضان ١٣٣٢ ، ٣١ تموز١٣٣٠. العدد ٢٤٧٧ ، ٢١ رمضان ١٣٣٢ ، ٣١ تموز١٣٣٠.
٣٧ جريدة الزوراء ، العدد٢٤٧٦ ، ٢١ رمضان ١٣٣٢ ، ٣١ تموز ١٣٣٠.
٣٨ المصدر نفسه.
٣٩ محمد أمين العمري ، تاريخ حرب العراق ، (بغداد: مطبعة النجاح ، ١٩٣٥) ، ج٣ ، ص١٤٠.
٤٠ جريدة الزوراء ، العدد ٢٤٩٤ ، ٢٩ محرم الحرام ١٣٣ ، ٢٢ كانون الثاني ١٣٣٠. العدد ٢٥٠١ ، ١٩ ربيع الأول ١٣٣ ،
٢٢ كانون الثاني ، ١٣٣٠.
٤١ المصدر نفسه ، العدد ٢٤٧٦ ،٢١ رمضان ١٣٣٢ ، ٣١ تموز ١٣٣٠.
٤٢ للتفاصيل عن أسماء وقوائم المتبرعين ينظر : جريدة الزوراء ، الأعداد ٢٤٥٧ ، ٢٤٧١ ، ٢٤٧٧ ،٢٤٧٩ ، ٢٤٨٢ ، ٢٤٨٣.
٤٣ عروبة جميل حمود عثمان ، الحياة الاجتماعية في الموصل ١٨٣٤-١٩١٨ ،(أطروحة دكتوراه) ،(جامعة الموصل: كلية الآداب
، ٢٠٠٦) ، ص١٠٠.
٤٤ جريدة الزوراء ، العدد ٢٤٧٦ ، ١٤ رمضان ١٣٣٢ ، ٢٤ تموز ١٣٣٠. ينظر: الملحق رقم (١)

٤٥ المصدر نفسه ، العدد ٢٤٧٩ ، ٦ شوال ١٣٣٢ ، ١٤ اغستس ١٣٣٠.
٤٦ المصدر نفسه ، العدد ٢٤٧٨ ، ٢٨ رمضان ١٣٣٢ ، ٧ اغستس ١٣٣٠.
٤٧ المصدر نفسه ، العدد ٢٤٨٤ ، ١٠ ذي القعدة ١٣٣٢ ، ١٨ أيلول ١٣٣٠.
٤٨ عثمان ، المصدر نفسه ، ص٩٢-٩٣.
٤٩ جريدة الزوراء ، العدد ٢٤٨٠ ، ٣ شوال ١٣٣٣ ، ٢١ اغستس ١٣٣١.
٥٠ المصدر نفسه ، العدد ٢٤٨٩ ، ٢٣ ذي الحجة ، ٣٠ تشرين الأول ١٣٣٠.
٥١ المصدر نفسه ، العدد ٢٤٨٩ ، ٢٣ ذي الحجة ١٣٣٢ ، ٣٠ تشرين الأول ١٣٣٠.
52 B.O.A , HR. SYS., 2167/7.
B.O.A , HR.SYS., 2402/53.
B.O.A , DH . ŞFR., 46/183.
ينظر: الملحق رقم (٢).
٥٣ جريدة الزوراء ، العدد ٢٥٤٢ ، ١٠ ربيع الآخر ١٣٣٣ ، ١٢ شباط ١٣٣١.
٥٤ للتفاصيل ينظر: جريدة الزوراء ، الأعداد ٢٥٠٦ ، ٢٥٠٧ ، ٢٥١٤ ، ٢٥١٦ ،٢٥٣٨ ، ٢٥٣٩ ، ٢٥٤٢ ، ٢٥٨٩.
٥٥ المصدر نفسه ، العدد ٢٥١٢ ، ٢٨ جمادي الآخر ١٣٣٣ ، ٣٠ نيسان ١٣٣١
٥٦ المصدر والعدد نفسه.
٥٧ المصدر نفسه ، العدد ٢٥١٥ ، ٢٨ جمادي الآخر ١٣٣٣ ، ٣٠ نيسان ١٣٣١.
٥٨ المصدر نفسه ، العدد ٢٥٢٩ ، ٨ شوال ١٣٣٣ ، ١٦ اغستس ١٣٣١.
٥٩ الوردي ، المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٨١.
٦٠ فخري الزبيدي ، بغداد من ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤ ، ط٢ ، (بغداد : وزارة القافة والاعلام ، ٢٠١٣) ، ص٧٥.
61 B.O.A , İ. AS, 124 /1330- 1914.
٦٢ الزوراء العدد ٢٤٩٠ ، ١ محرم الحرام ١٣٣٣ ، ٦ تشرين الثاني ١٣٣٠.
٦٣ الوردي ، المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٩١.
٦٤ الزبيدي ، المصدر نفسه ، ص ٧٦.
٦٥ العلاف ، المصدر نفسه ، ص ٢٤٧. الوردي ، المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٩١.
٦٦ الوردي ، المصدر والصفحة نفسهما.

٦٧ عباس العزاوي ، تاريخ العراق بين احتلالين ، (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة ، ١٩٥٦) ، ج٨ ، ص٢٥٧.

٦٨ محمد طاهر العمري ، تاريخ مقدرات العراق السياسية ، (بغداد: المطبعة العصرية ، ١٩٢٥) ، ج١ ، ص١٣٠- ١٣١.

٦٩ جريدة الزوراء ، العدد ٢٤٨٠ ، ٣ شوال ١٣٣٢ ، ٢١ أغستس ١٣٣٠.

٧٠ جريدة صدى بابل ، العدد ٢٥٤ ، ٢٢ شوال ١٣٣٢ ، ١٣ أيلول ١٩١٤ ، ٣١ أغستس ١٣٣٠ .

71 B.O.A , DH . ŞFR., 112/ 92.

٧٢ عبد الشهيد الياسري ، البطولة في ثورة العشرين ، (النجف : مطبعة النعمان ، ١٩٦٦) ، ص٦٨-٦٩.

٧٣ كامل سلمان الجبوري ، وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها ١٩١٤-١٩٢٣ ، (النجف : دار المؤرخ العربي ، ٢٠٠٩) ج١ ، ص ٢٦ وما يليها.

٧٤ العمري ، المصدر نفسه ، ج١ ن ص١٣٨.

٧٥ يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا ، (بغداد: مطبعة العراق ، ١٩٢٢) ، ص١٢٢.

٧٦ العمري ، المصدر نفسه ، ج١ ، ص ١٣٣-١٣٤ ، ص١٣٨.

٧٧ الوردي ، المصدر نفسه ، ج٤ ، ص٨٩.

٧٨ العمري ، المصدر نفسه ، ج١ ، ص١٣٨-١٣٩. بطي ، المصدر نفسه ، ص٥٠.

٧٩ محمد يونس وهب ، تاريخ تلعفر قديما وحديثا ، (الموصل: ١٩٦٧) ، ج١، ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

٨٠ لونكريك ، المصدر نفسه ، ج١ ، ص٩٦.

٨١ جريدة الزوراء ، العدد ٢٤٩٢ ، ١٥ محرم الحرام ١٣٣١ ، ٢٠ تشرين الثاني ١٣٣٠.

الملاحق :

ملحق رقم (١): إعلان التعبئة العامة للحرب ونشرها في جريدة الزوراء الحكومية

الزوراء

(جريدة رسمية اسبوعية علمية بولاية بغداد)

في ١٤ رمضان المبارك سنة ١٣٣٢ — وفي ٢٤ تموز سنة ١٣٣٠

المصدر: جريدة الزوراء ، العدد ٢٤٧٦ .

ملحق رقم (٢): تحريض وكيل القنصل الفرنسي في بغداد للسكان بإعلان العصيان ضد السلطة والجيش .

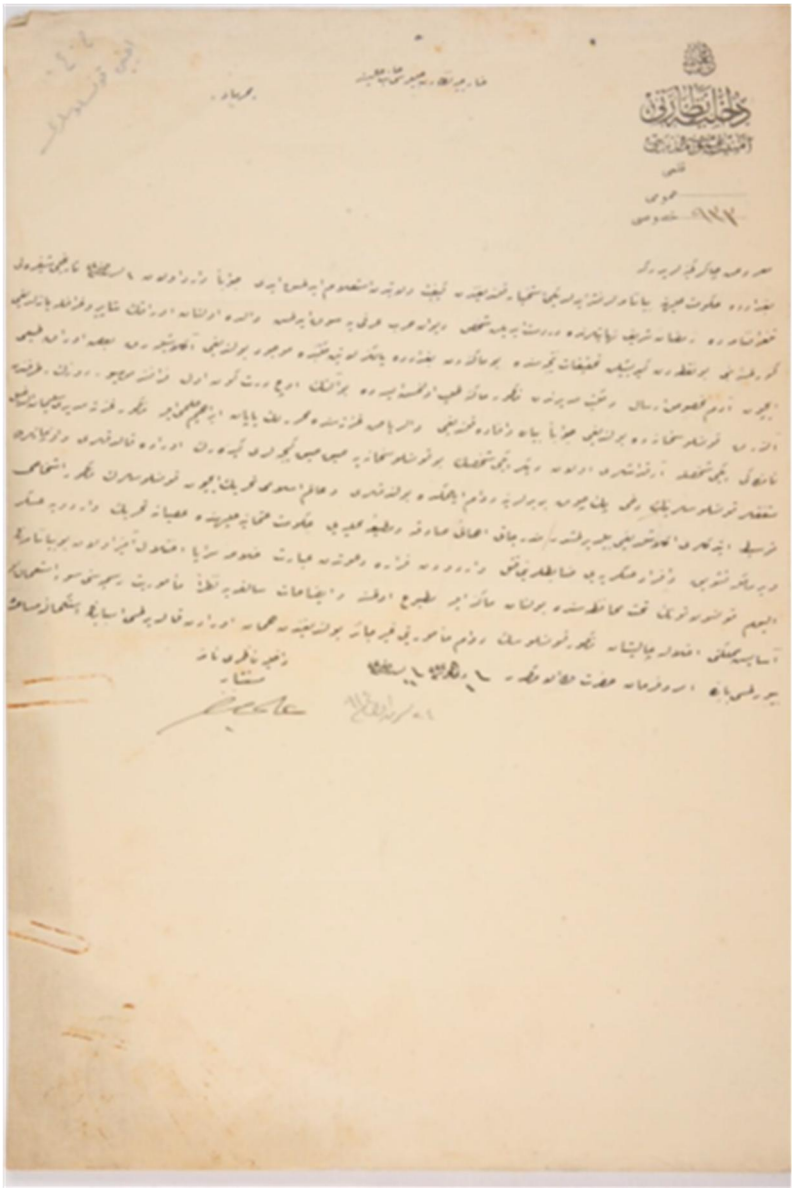

المصدر: B.O.A, HR. SYS., 2167/7.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: الوثائق العثمانية غير المنشورة: أرشيف رئاسة الوزراء باستانبول (Başbakanlik Ošmanli Arşivlar) (B.O.A)

- DH. EUM. 9. ŞB., 9/78A .
- DH . ŞFR., 46/183.
- DH . ŞFR., 46/183.
- DH . ŞFR., 112/ 92.
- HR. SYS., 2167/7.
- HR.SYS., 2402/53.
- İ. AS, 99/1330 , R-44-47. R. 1330h. (1914).
- İ. AS, 124 /1330- 1914.

ثانيا: الرسائل والأطاريح الجامعية :

١- شكري ، ياسين شهاب. ولاية بغداد : ١٨٧٢-١٩٠٩ دراسة في أوضاعها الإدارية والاقتصادية ، (رسلة ماجستير) ، (جامعة الموصل: كلية الآداب ١٩٩٤).

٢- عثمان ، عروبة جميل حمود. الحياة الاجتماعية في الموصل ١٨٣٤-١٩١٨، (أطروحة دكتوراه) ، (جامعة الموصل: كلية الآداب ، ٢٠٠٦).

٣- العدول ، جاسم محمد حسن. العراق في العهد الحميدي ١٨٧٦-١٩٠٩،(رسالة ماجستير) ،(جامعة بغداد: كلية الآداب ، ١٩٧٥) .

٤- محمود ، محمد أحمد. أحوال العشائر العراقية العربية وعلاقتها بالحكومة١٨٧٠-١٩١٨، (رسالة ماجستير) ، (جامعة بغداد: كلية الآداب ، ١٩٨٠).

ثالثا: المصادر والمراجع العربية والمعربة:

١- أحمد ، كمال مظهر. كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى ، ترجمة محمد الملا عبد الكريم ، الطبعة الثالثة ، (بغداد: دار الثقافة والنشر الكردية ، ٢٠١٣).

٢- اوزتونا ، يلماز. تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان ومراجعة وتنقيح محمود الأنصاري ، (استانبول: منشورات مؤسسة فيصل لتمويل ، ١٩٨٨).
٣- بطي، روفائيل. الصحافة في العراق، (القاهرة:معهد الدراسات الأدبية واللغوية، ١٩٥٥).
٤- الجبوري، كامل سلمان . وثائق الثورة العراقية الكبرى ومقدماتها ونتائجها ١٩١٤-١٩٢٣ ، (النجف : دار المؤرخ العربي ، ٢٠٠٩) ، الجزء الأول.
٥- الزبيدي ، فخري . بغداد من ١٩٠٠ حتى سنة ١٩٣٤ ، الطبعة الثانية ، (بغداد: وزارة الثقافة والاعلام ، ٢٠١٣) .
٦- سلطان، علي. تاريخ الدولة العثمانية، (طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، د.ت).
٧- صالح ، زكي . بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ دراسة في التاريخ الدولي والتوسع الاستعماري ، (بغداد: مطبعة العاني ، ١٩٦٨) .
٨- العزاوي ، عباس. تاريخ العراق بين احتلالين ، (بغداد: شركة التجارة والطباعة المحدودة ، ١٩٥٦) ، الجزء الثامن.
٩- العلاف ، عبد الكريم . بغداد القديمة من سنة ١٨٦٩إلى سنة ١٩١٧، الطبعة الثانية ، (بيروت: الدار العربية للموسوعات ، ١٩٩٩) .
١٠- العمري،محمد أمين. تاريخ حرب العراق،(بغداد: مطبعة النجاح، ١٩٣٥)، الجزء الثالث.
١١- ــــــــــــــــــــــــــــــــ . تاريخ مقدرات العراق السياسية ، (بغداد: المطبعة العصرية ، ١٩٢٥) ، الجزء الأول.
١٢- غنيمة، يوسف رزق الله. تجارة العراق قديما وحديثا ، (بغداد: مطبعة العراق ، ١٩٢٢).
١٣- لوتسكي، فلاديمير. تاريخ الأقطار العربية الحديث ، ترجمة عفيفة البستاني ، الطبعة الثامنة ، (بيروت: دار الفارابي ، ١٩٥٨).
١٤- لوريمر ، ج.ج . دليل الخليج ، القسم الجغرافي ، ترجمة مكتب سمو أمير دولة قطر، (الدوحة: ١٩٦٧) ، الجزء الثالث.

١٥- لونكريك ، ستيفن هميسلي. العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ إلى سنة ١٩٥٠ ، ترجمة وتعليق سليم طه التكريتي ، (بغداد: منشورات الفجر ، ١٩٨٨) الجزء الأول.

١٦- النجار، جميل موسى . الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد مدحت باشا إلى نهاية

الحكم العثماني ١٨٦٩-١٩١٧، (القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٩١) .

١٧- نديم ، شكري محمود . حرب العراق ١٩١٤-١٩١٨ ، الطبعة الرابعة ، (بغداد: شركة النبراس للنشر والتوزيع ، ١٩٦٤).

١٨- الوردي ، علي. لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، (بغداد: مطبعة الشعب ، ١٩٧٢) ، الجزء الثالث.

١٩- وهب ، محمد يونس. تاريخ تلعفر قديما وحديثا ، (الموصل: مطبعة الجمهورية ، ١٩٦٧) ، الجزء الأول .

٢٠- الياسري، عبد الشهيد. البطولة في ثورة العشرين ، (النجف: مطبعة النعمان ، ١٩٦٦).

رابعا: المصادر التركية:

١- سالنامة بغداد ولايت جليله سنه مخصوص سالنامه در دفعه ١٤ سنه قمرية ١٣١٦ وشمسية ١٣١٤-١٣١٥ ،٠بغداد ولايتي مطبعه سنده طبع أولنمشدر.

٢- شوكت ، محمود. عثمانلي تشكيلات وقيافت عسكرية سي ، قسم ثاني إيكنجي جلد ، (استانبول: مكتب حربي مطبعه سنده طبع أولنمشدر ، ١٣٢٥).

٣- غولتس ، فوندر. محظره (سفر بر ضابطانه مخصوص) ، مترجمي محمود شوكت ، طبع ثاني (استانبول : مكتب حربية شاهاني ، ١٣٠٥هـ) .

خامسا: المجلات:

١- العمر ، عبد الجبار . (ذيل مطالع السعود أو تاريخ الشاوي) ، مجلة آفاق عربية ، العدد السادس والسابع ، السنة السادسة ، (بغداد: شباط - آذار ١٩٨١).

سادسا: الجرائد :

١- جريد الزوراء. الأعداد (١٢، ٢٤٥٧، ٢٤٦٧، ٢٤٧٠، ٢٤٧١، ٢٤٧٣، ٢٤٧٦، ٢٤٧٧، ٢٤٧٨، ٢٤٧٩، ٢٤٨٠، ٢٤٨٢، ٢٤٨٣، ٢٤٨٤، ٢٤٨٩، ٢٤٩٠، ٢٤٩٢، ٢٤٩٤، ٢٥٠١، ٢٥٠٦، ٢٥٠٧، ٢٥١٢، ٢٥١٤، ٢٥١٥، ٢٥١٦، ٢٥٢٩، ٢٥٣٨، ٢٥٤٢، ٢٥٨٩).
٢- جريدة صدى بابل. الأعداد (٤٧ ، ٧٣ ، ٧٧ ، ٢٥٤).

سابعا: الأنترنت :

١- موقع المعرفة . www.marefa.org